الحدث

انضمت البحرين إلى مسار التطبيع مع إسرائيل، بإعلانها «اتفاق سلام» سيوقّع في البيت الأبيض في 15 سبتمبر/أيلول الحالي، وذلك في خطوة لم تكن لتتم لولا الضوء الأخضر السعودي، ولاقت ترحيباً كبيراً من حلفائها، فيما لم يتأخر الطرفان لبدء المباحثات السياسية مع توجههما لفتح سفارتين

تطبيع بحريني إسرائيلي

رعاية سعودية للاستسلام العربي للاحتلال

تحرك في غزة أمس ضد التطبيع البحريني الإسرائيلي (أشرف عمر/الأناضول)

القدس المحتلة، القاهرة
العربي الجديد

جاء دور البحرين هذه المرة لتقديم خدمة جديدة لإسرائيل والرئيس الأميركي دونالد ترامب على حساب الفلسطينيين، وذلك مع الإعلان عن انضمامها إلى مسار التطبيع بالتوصل إلى «اتفاق سلام» مع الاحتلال أعلن عنه مساء الجمعة، في خطوة جاءت بضوء أخضر سعودي، وكانت متوقعة في هذا المسار الذي افتتحته الإمارات في 13 أغسطس/آب الماضي، وبعد تواصل لأكثر من مرة بين المنامة وتل أبيب، خصوصاً أن الأولى احتضنت أواخر يونيو/حزيران 2019 ورشة لإطلاق الشق الاقتصادي من الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، وأمام هذا الوضع يبدو الفلسطينيون في وضع صعب، ليقول مستشار الرئيس الأميركي وصهره جاريد كوشنر لوكالة «رويترز» إن «الكل في المنطقة مستاء من القيادة الفلسطينية. القيادة الفلسطينية تواصل إضعاف قضيتها شيئاً فشيئاً بالتصرف بهذه الطريقة».

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أول من أعلن الاتفاق عبر تغريدة مساء الجمعة كتب فيها أنّ البحرين وإسرائيل توصلتا إلى «اتفاق سلام»، متحدثاً عن «خرق تاريخي جديد اليوم». ثمّ قال في تصريح من البيت الأبيض «إنّه فعلاً يوم تاريخي». وأضاف «كلّما طبّعت دول أخرى علاقاتها مع إسرائيل، فإنّ ما سيحصل هو أنّ المنطقة ستصير أكثر استقراراً، أكثر أمناً وازدهاراً». وأشار إلى أنّ إسرائيل والبحرين ستُقيمان علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة. وقال إنّ البلدين «سيتبادلان السفارات والسفراء ويُباشران (تسيير) رحلات جوّية مباشرة بين بلديهما ويُطلقان مبادرات تعاون عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الصحة والأعمال والتكنولوجيا والتعليم والأمن والزراعة».

من جهته، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بيان أن «اتفاق السلام مع البحرين، يُضاف إلى السلام التاريخي مع الإمارات المتحدة». وأضاف «استلزمنا 26 عاماً للانتقال من اتفاق سلام ثان إلى اتفاق سلام ثالث (...)، لكن فقط 29 يوماً للتوصل إلى اتفاق سلام رابع مع دولة عربية». وذكرت وكالة الأنباء الرسمية البحرينية «بنا» أن اتصالاً هاتفياً جمع ترامب، والعاهل البحريني حمد بن عيسى، ونتنياهو، أكده خلاله الملك البحريني «ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل كخيار استراتيجي، وفقاً لحل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة». وأشاد «بالدور المحوري الذي تضطلع به الإدارة الأميركية وجهودها الدؤوبة لدفع عملية السلام وإحلال الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز السلم الدولي».

وسرّعت السلطات البحرينية والإسرائيلية الاتصالات بينهما، وأكدت الخارجية البحرينية أن وزيري خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني وإسرائيل غابي أشكنازي أكدا في اتصال هاتفي أمس أهمية المضي قدماً بالعلاقات بما يسهم في تعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة. وسينضم الزياني إلى نتنياهو لتوقيع «إعلان السلام» خلال مراسم توقيع الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل في البيت الأبيض في 15 سبتمبر/أيلول الحالي. فيما أعلن المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة جلعاد أردان، أنه شرع في إجراء اتصالات مع نظيره البحريني جمال فارس الرويعي بهدف التمهيد للتعاون الثنائي داخل المنظمة الأممية. كما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسؤول كبير في الخارجية الإسرائيلية، لم تسمه، إن بلاده ستعمل على افتتاح سفارة في البحرين مع التوقيع على اتفاق التطبيع الثلاثاء المقبل.

وفي موقف لافت، دعا البرلمان البحريني ممثلاً بمجلسي الشورى والنواب، حكومة البلاد إلى التشاور مع السلطة التشريعية بشأن اتفاق التطبيع المعلن مع إسرائيل. جاء ذلك في بيان مشترك نشره الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى، رحب فيه بالاتفاق.

تفاصيل التطورات التي تمت خلف الكواليس وأدت إلى الإعلان عن اتفاق التطبيع، كشف عنها موقع «والاه» الإسرائيلي، الذي أشار إلى أن هذا التطور جاء في أعقاب حصول المنامة على «ضوء أخضر» من السعودية. وفي تقرير للموقع، أعده المعلق السياسي براك رفيد، أوضح أن الزيارة التي قام بها جاريد كوشنر، صهر وكبير مستشاري الرئيس الأميركي أخيراً إلى المنامة كان لها دور مهم في دفع البحرين للموافقة على تطبيع كامل مع إسرائيل. ولفت إلى أن الإذن الذي حصلت عليه البحرين من السعودية ساعد على موافقتها على التوقيع على اتفاق تطبيع كامل مع إسرائيل قبل موعد التوقيع على الاتفاق مع الإمارات، على اعتبار أن هذه الخطوة تخدم أهداف ترامب. وذكر رفيد أنه في 13 أغسطس الماضي، وبعد ساعات على الإعلان عن اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات، اتصل مسؤول بحريني كبير بكل من كوشنر والمبعوث الأميركي للمنطقة أفي بيركوفيتش، التي ستلي الإمارات في تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأضاف الموقع أنه في أعقاب اتصال المسؤول البحريني بمستشاري ترامب جرت مباحثات مارثونية بين كل من البحرين والولايات المتحدة وإسرائيل استهدفت التوافق على ما يتضمنه الاتفاق. وكشف الموقع أن كوشنر قبل زيارته الأخيرة للبحرين اصطحب معه نسخة من التوراة اشتراها من الولايات المتحدة وقدمها هدية لملك البحرين. وعلى الرغم من أن تقدماً كبيراً حدث في اللقاءات التي جمعت ملك البحرين وولي عهده بكل من كوشنر وبيركوفيتش وتم التوافق على معظم تفاصيل الاتفاق المتبلور، إلا أنه تم تأجيل الإعلان عنه حتى يتم التأكد من أن السعودية توافق على هذه الخطوة. وحول هدف البيت الأبيض من إعلان الاتفاق بين إسرائيل والبحرين قبل موعد التوقيع على الاتفاق مع الإمارات، نقل الموقع عن مسؤول أميركي كبير قوله إن الإدارة الأميركية اعتقدت أن مشاركة دولتين عربيتين في حفل التوقيع على الاتفاق مع الإمارات «يحمل في طياته رسالة ذات صدى وأسع في العالم». وسارع حلفاء البحرين وإسرائيل للترحيب بالإعلان الجديد، وأشادت وزارة الخارجية الإماراتية بالقرار البحريني معربة عن أملها «في أن يكون لهذه الخطوة أثر إيجابي على مناخ السلام والتعاون إقليمياً ودولياً». وأجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مساء الجمعة اتصالاً بالعاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة للتهنئة على خطوة التطبيع مع الاحتلال.

بينما برز موقف لافت للأردن الذي أكد أنّ «زوال الاحتلال» للأراضي الفلسطينية وفق حل الدولتين هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة. وقال وزير الخارجية أيمن الصفدي في بيان إنّ «أثر اتّفاق تطبيع العلاقات البحرينية - الإسرائيلية وكل اتّفاقات السلام مع إسرائيل يعتمد على ما ستقوم به إسرائيل».

على الجهة المقابلة، ندد الفلسطينيون بالاتفاق الجديد. واستنكر بيان للقيادة الفلسطينية الاتفاق واصفاً إياه بأنه «خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية»، مطالباً مملكة البحرين، «بالتراجع الفوري عن هذه الخطوة، لما تلحقه من ضرر كبير بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والعمل العربي المشترك». وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية إنه تم استدعاء السفير الفلسطيني لدى البحرين للتشاور.

ووصف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، اتفاق التطبيع بأنه «ضربة للعمود الفقري العربي». وقال في بيان إن «تسديد مثل هذه الضربة للعمود الفقري العربي والعمل العربي المشترك، ما هو إلا خدمة لدولة الاستعمار إسرائيل وحمايتها، ووضع للحسابات الضيقة قصيرة المدى مع الإدارة الأميركية، فوق اعتبارات القضايا الإستراتيجية». ودان المجلس الوطني الفلسطيني، في بيان، اتفاق التطبيع، معتبرا إياه «خرقاً سافراً وخروجاً على قرارات الإجماع العربي، والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية». كما قال المتحدث باسم حركة «حماس» حازم قاسم إن قرار البحرين يلحق ضرراً بالغاً بالقضية الفلسطينية ويدعم الاحتلال.

بدوره، دعا القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي» خالد البطش، إلى «الوحدة الوطنية لمواجهة المؤامرات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، خاصة سياسة التطبيع العربي».

ودانت تركيا بقوة اتفاق التطبيع، معتبرة أنه «يوجه ضربة جديدة» للقضية الفلسطينية. ورأت الخارجية التركية في بيان أن ذلك «يشكل ضربة جديدة لجهود الدفاع عن القضية الفلسطينية ويعزز ممارسات إسرائيل غير القانونية تجاه فلسطين ومحاولاتها جعل احتلال الأراضي الفلسطينية مستداماً». وشددت على أن الاتفاق يتعارض مع مبادرة السلام العربية. من جهته، قال الحرس الثوري الإيراني أمس إن البحرين ستواجه «انتقاماً قاسياً» من شعبها ومن الفلسطينيين. وأضاف في بيان «على الجلّاد الذي يحكم البحرين أن ينتظر انتقاما قاسيا من قبل المجاهدين الساعين لتحرير القدس ومن شعب هذا البلد المسلم الشامخ». كما ندّدت الخارجية الإيرانية بشدة «بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البحرين والكيان الصهيوني»، واصفة الأمر بأنه «خطوة مخزية».

غزة: تظاهرات منددة

احرق فلسطينيون في قطاع غزة صورا لقادة إسرائيل والولايات المتحدة والبحرين والإمارات، امس السبت، احتجاجا على إبرام البلدين الخليجيين اتفاقا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، من المقرر توقيعه يوم الثلاثاء المقبل في البيت الابيض. ونظمت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» الاحتجاجات، وقال القيادي فيها ماهر الحولي انّه «علينا ان نحارب فيروس التطبيع وان نقطع كل اسباب نجاحه والوقوف سدا منيعا امام انتشاره».

احتجاجات ضد نتنياهو

اعلنت قناة «كان 12» الاسرائيلية، امس السبت، ان عشرات الاسرائيليين سيتظاهرون ضد رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو في واشنطن، يوم الثلاثاء، قبيل توقيعه اتفاق التطبيع مع الامارات والبحرين. واوضحت القناة ان المتظاهرين اعضاء في حركة الاحتجاج «انيكسيتايك»، التي اطلقها ناشطون في سان فرانسيسكو. وسيحمل المتظاهرون لافتات مؤيدة لاتفاق التطبيع، وتتحفّظ من توقيعه في الوقت نفسه.

كوشنر: الكل في المنطقة مستاء من القيادة الفلسطينية

سيعمل الطرفان على تبادل افتتاح سفارتين بينهما

شرق غرب

اليمن: غارات للتحالف في صنعاء

استأنف التحالف السعودي الإماراتي، أمس السبت، قصف العاصمة اليمنية صنعاء بعد توقف طويل، وذلك في ما يشبه الرد على الهجمات الحوثية اليومية. وأفاد شهود عيان بأن طيران التحالف شن أكثر من 9 غارات جوية على مواقع عسكرية مفترضة للحوثيين، وتركز أغلبها على منطقة سعوان شرقي العاصمة، ومحيط مقر جهاز الأمن القومي (المخابرات) الخاضع للحوثيين، في منطقة صرف.
(العربي الجديد)

الحوثيون: الإمارات جلبت إسرائيليين إلى سقطرى

اتهم الحوثيون، أمس السبت، الإمارات بإرسال خبراء إسرائيليين إلى جزيرة سقطرى الاستراتيجية جنوبي شرق البلاد. وكشف محافظ سقطرى، المعيّن من الحوثيين، هاشم سعد السقطري، أن «الإمارات جاءت بخبراء إسرائيليين إلى الجزيرة»، مشيراً في حديثٍ لقناة «سبأ» التابعة للحوثيين إلى «وجود تحركات إسرائيلية إماراتية في سقطرى بتواطؤ سعودي»، من دون توضيح زمن ذلك وطبيعته.
(الأناضول)

الجزائر: استكمال خطوات التعديل الدستوري

صادق مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري)، أمس السبت، بإجماع الحاضرين على مشروع تعديل دستوري تمهيداً لاستفتاء الشعب بشأنه في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وجاءت المصادقة على المشروع، بعد يومين من تزكيته من قبل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، ويتكون البرلمان الجزائري من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة. ويشترط الدستور مصادقة الغرفتين معا على أي مشروع قانون قبل دخوله حيز التنفيذ.
(الأناضول)

مبعوث أممي خاص لليبيا قريبا

اتفق مجلس الأمن الدولي، مساء أول من أمس الجمعة، على تسمية مبعوث خاص جديد إلى ليبيا و«منسق» بعد أكثر من ستة أشهر من الخلاف، على ما أفاد دبلوماسيون. وسيصوت المجلس مطلع الأسبوع المقبل على مشروع

قرار يجدّد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 سبتمبر/ أيلول 2021 ويحدد هيكل القيادة. وسيطلب المجلس من الأمين العام أنطونيو غوتيريس (الصورة) «تعيين مبعوثه الخاص دون تأخير».
(فرانس برس)

لبنان: بلطجة واعتداءات لأنصار ميشال عون

شهد لبنان، أمس السبت، تحركيْن شعبيّيْن، الأول من قبل مجموعات مدنية رفعت شعارات عدّة أبرزها المطالبة بتحقيق دولي في انفجار مرفأ بيروت، داعية لاستقالة رئيس الجمهورية ميشال عون. في المقابل، تجمع مناصرون لـ«التيار الوطني الحرّ»، الذي أسسه عون، في تظاهرة داعمة له على طريق القصر الجمهوري في بعبدا (شرقي بيروت). كذلك، أعترض مناصرو «التيار» طريق مواطنين داخل سياراتهم وتعرّضوا لبعض الأشخاص والمارة بالضرب والاعتداء والكلمات النابية.
(العربي الجديد)

خاص

تسارع التطبيع يُقلق السيسي من تراجع دوره

الداخل الفلسطيني، وتكون لها انعكاسات سلبية على مصر وأمن سيناء، لأنها لا تتزامن مع حوافز اقتصادية وأمنية للفلسطينيين ودول الخط الأول، التي كان من المقرر أن تستفيد من الشق الاقتصادي للخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، وهي مصر والأردن ولبنان.

وأوضحت المصادر أن السيسي على النقيض من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ما زال متحمساً لدخول الدول الخليجية في علاقات سلم مع دولة الاحتلال، لكن بعض الشواهد التي حدثت خلال فترة وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق مع الإمارات، جعلته يتخوف من تراجعه إقليمياً، وعدم تحقيق استفادة سريعة. وكان السيسي يطلب سابقاً من ترامب خلال النقاشات الممتدة حول «صفقة القرن»، التي كان السيسي أول سياسي يعلنها بالاسم، أن تكون سابقة أو متزامنة مع خطوات التطبيع الخليجي، ودخول أطراف أخرى في علاقات طبيعية سورياً، ولا سيما أنه يرى أنه قدّم بالفعل خدمات للإسرائيليين وترامب في هذا المجال، منذ المحاولة السيطرة الفاشلة على الإرادة السياسية لحركة «حماس»، ثم التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، وما حملته من تمهيد لعلاقات أمنية بين السعودية والحكومة الإسرائيلية.

أما على مستوى التنسيق الإقليمي، فعلى الرغم من أن الاتصالات بين الإسرائيليين وقادة الإمارات تحديداً ليست جديدة، لكن العديد من الملفات التي كانت للولايات المتحدة ترغب في تنسيقها بين دولة الاحتلال والدول العربية، كانت مصر تؤدي فيها أدواراً بارزة، وعلى رأسها التعاون الاستخباري والأمني، وكذلك في الخطط الإسرائيلية للشراكات الاقتصادية ومجال التسليح كانت مصر تأتي في مقدمة الدول المستهدفة بالاستثمارات الأميركية والإسرائيلية. ويحسب المصادر، يتخوف السيسي من تراجع أولوية نظامه في تلك الملفات، لمصلحة الإمارات، في ظل معلومات تتردد عن شراكات اقتصادية كبرى في الطريق لها مع الحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن أن أبوظبي التي تنفق مبالغ قياسية لزيادة نفوذها في المنطقة، في إطار معركتيها السياسيتين مع السعودية من جهة، وقطر من جهة أخرى، تسعى إلى دور أكبر في فلسطين لن يأتي إلا على حساب الدور المصري الذي يشهد تراجعاً في عهد السيسي.

وفي خلفية هذه المخاوف والأسباب، تأتي اعتبارات أخرى تخص العلاقات بين مصر والإمارات تحديداً. فمقابل الاندفاع المصري لمحاولة جذب الاستثمارات وإرضاء أصحاب رؤوس المال في أبوظبي ودبي بأي ثمن، ما زالت الخلافات قائمة بين الطرفين على إدارة الأزمة الليبية وتسليح ومساعدة مليشيات شرق ليبيا ومدى إمكانية المراهنة عليها في المستقبل القريب. كذلك لم يحلّ السيسي حتى الآن جذرياً بعض المشاكل التي شغلت حكومة الإمارات العام الماضي بشأن استثماراتها في مصر ومساعداتها للنظام الحاكم، بعدما أبلغوا الوزراء المصريين بعدم رضاهم عن الطريقة التي تدار بها المساعدات الإماراتية لمصر. واكتُشف وجود قصور بالغ ومخالفات وتجاوزات في مواعيد صرف بعض دفعات المساعدات والمدى الزمني لتحقيق الاستفادة منها وعدم توظيف بعضها في الأغراض المخصصة لها، وطالب الإماراتيون باعتماد آلية للمراجعة المشتركة لبعض البنود المالية التي أسيء التصرف فيها، وفقاً لرؤيتهم.

وكان مصدر حكومي قد كشف لـ«العربي الجديد» في نوفمبر/ تشرين الأول الماضي أن هناك ضغوطاً من داخل النظام الإماراتي لوقف تدفق المنح والاستثمارات للنظام المصري في حين مراجعة ما أُنجز في بعض الملفات المتعثرة. وقالت مصادر دبلوماسية مصرية وخليجية لـ«العربي الجديد» في 15 أغسطس/ آب الماضي عقب ساعات من إعلان التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، إن البحرين هي الأقرب لتكرار النموذج، وإن «السيسي يبذل جهوداً أخرى للإسراع بإدخال السودان دائرة الدول العربية المطبعة مع إسرائيل».

يعتبر السيسي أن دور الإمارات سيكون على حساب مصر

مصر

مخالفات البناء: النظام يتنازل لاحتواء الغضب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في محاولة لتقليل حدة الاضطراب الجماهيري والغضب الشعبي بين المصريين، ولا سيما في الأقاليم والمناطق الريفية والفقيرة، بسبب إصرار الرئيس عبد الفتاح السيسي وحكومته على أن يكون اليوم الأخير من شهر سبتمبر/أيلول الحالي هو نهاية فترة تقديم طلبات التصالح في مخالفات البناء وسداد رسومها، أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أمس السبت، عن توحيد سعر التصالح للمتر في المناطق الريفية بالحد الأدنى المقرر في القانون، وهو 50 جنيهاً (3 دولارات) للمتر الواحد. كما أعلن مدبولي عن حافز آخر في محاولة لتهدئة الرأي العام، يتمثل في خصم 25 في المائة من قيمة التصالح، إذا طلب المواطن إتمامه من دون تقسيط.

يأتي ذلك بعد أيام معدودة من إعلان مدبولي المضي قدماً في الخطة الحكومية لتحصيل رسوم ومقابل المخالفات من دون تنازلات، مع تفويض المحافظين في تخفيض المقابل في بعض المناطق لتحصيل أكبر قدر من المبالغ المالية، ما يعبّر عن تراجع حكومي ملحوظ في هذا الملف، وفشل في إدارة الأزمة بالطريقة التي كان قد وجّه بها السيسي.

وأكدت هذه القرارات ما نشرته «العربي الجديد» في العاشر من شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، عن توصيات أمنية كشفتها مصادر حكومية، بإحداث تغيير في التعامل الإعلامي والحكومي مع أزمة مخالفات البناء. ويتمثل الشق الأول في التغيير، بالسماح ببث ونشر مواد تتضمن انتقادات لقيمة التصالح في المخالفات ومطالبات بتخفيضها وتقسيطها، وذلك بهدف قطع الطريق على الإعلام المعارض ليكون الساحة الوحيدة للمواطنين الغاضبين كما هي العادة. أما الشق الثاني، فيتمثل في منح المحافظين سلطة خفض قيمة المخالفات بنسب تصل إلى 50 أو 40 أو 30 في المائة، حسبَ القيمة الأصلية لها وفقاً للقانون، أو تقسيطها بالنسبة للمناطق الحضرية.

وأوضحت مصادر أمنية، أن محاولات التراجع عن السياسة المتشددة التي أوصى السيسي بالتعامل في هذا الملف، تأتي تخوفاً من الغضب الشعبي الذي بدأ يتبلور في أشكال سياسية بمطالبات للرئيس المصري بالرحيل. وتواكب ذلك مع دعوات التظاهر في الذكرى الأولى لتظاهرات الـ20 من سبتمبر/أيلول الماضي، في ظل تأثر ملايين المواطنين بالقرار، الذي يصفه مراقبون بأن هدفه الأول هو جني مزيد من الأموال من جيوب المصريين، بعد ما توقف الدعم الخليجي للنظام المصري. وذكرت المصادر أن تقريراً للحالة الأمنية شدّد على الرئيس بضرورة إجراء تدخل من قبله يحسم تلك الأزمة، بشكل يعيد الهدوء للشارع، ويمنع استغلال الغضب الذي يسيطر على السواد الأعظم من المصريين. وبحسب المصادر، فإن التقرير اقترح على السيسي ضرورة خروجه في كلمة متلفزة، يؤكد خلالها حرصه على مراعاة غضب البسطاء.

وأوضحت المصادر أن التسهيلات التي تمّ إدخالها على إجراءات التصالح في البداية، مثل التقسيط، لتخفيف العبء والنفقات، لم تفض إلى تهدئة الغضب، في ظل حجم الضغوط الملقاة على عاتق المواطنين البسطاء. ويأتي ذلك في ظل قرارات نزع الملكيات الخاصة لصالح عدد من المشروعات الحكومية، ووقف البناء لمدة 6 أشهر، وامتداد ذلك القرار على عمليات التشطيبات الداخلية لكافة المباني على مستوى الجمهورية. وأضافت المصادر أن تعليمات صدرت إلى المحافظين بتخفيض رسوم التصالح في مخالفات البناء بنسبة 25 في المائة، مشيراً إلى قرار وزارة الداخلية الصادر قبل يومين، والخاص بالتراجع عن الزيادة التي فرضت سابقاً على رسوم استخراج رخصة قيادة السيارات الخاصة، والتي تتمثل في بند الكشف الطبي وإعادتها إلى 285 جنيهاً، بدلاً من 935 جنيهاً.

وتلقى رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أول من أمس الجمعة، تقريراً من وزير التنمية المحلية محمود شعراوي، أكد خلاله قيام 23 محافظة، بتخفيض رسوم التصالح بقيم تتراوح ما بين 10 في المائة إلى 70 في المائة، تخفيفاً عن كاهل المواطنين، ومراعاة للبُعد الاجتماعي في تقدير رسوم في مخالفات البناء، وشملت تلك المحافظات، القاهرة والقليوبية والإسكندرية والبحيرة والمنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية، كما شملت شمال سيناء وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية والمنيا والفيوم وأسيوط وسوهاج. بالإضافة إلى قنا وأسوان والبحر الأحمر والأقصر وجنوب سيناء. وأشار شعراوي إلى أن محافظة القاهرة جاءت في صدارة المحافظات تخفيضاً للرسوم للمرة الثانية، إذ بدأت بتخفيضها بنسبة تتراوح ما بين 30 و55 في المائة، ومرة أخرى قامت بتخفيض يتراوح بين 20 و70 في المائة، كما خفضت محافظة جنوب سيناء الرسوم بنسبة 25 في المائة على القرى والمدن، فضلاً عن تخفيض محافظة القليوبية الرسوم بنسبة بين 10 و50 في المائة، والإسكندرية بنسبة 25 في المائة. ولفت شعراوي إلى أن محافظة البحيرة قامت بالتخفيض بنسبة 20 في المائة، والمنوفية بنسبة 20 في المائة، والغربية بنسبة من 30 إلى 40 في المائة، وكفر الشيخ بنسبة من 25 إلى 40 في المائة، ودمياط بنسبة 30 في المائة، والدقهلية بنسبة 10 إلى 20 في المائة.

نصحت الرئاسة بعدم تحميل المواطنين أعباء إضافية (فريدريك سلطان/Getty)

تقرير

يحاول الأكراد السوريون الخروج باتفاق مصيري لتكريس وجودهم في أي حل للقضية السورية، لكن العقبة الأبرز تكمن في حزب «العمال الكردستاني» وأذرعه السياسية والعسكرية، والمرفوض بشكل كبير من دول الإقليم، في سورية وتركيا والعراق. وتبدو الأجواء العامة صعبة في المفاوضات بين «المجلس الوطني الكردي» وأحزاب «الإدارة الذاتية»، لكن الطرفين أبديا رغبة في التحاور، مع اعتمادهما على اتفاق دهوك، الموقع عام 2014، نقطة انطلاق لحوار أشمل، برعاية أميركية

مصير أكراد سورية

هل يُفشل «العمال الكردستاني» تشكيل مرجعية موحّدة؟

عمار الحلبي

لم يستطع الأكراد السوريون تخطي عقبات تحول حتى اللحظة دون تشكيل مرجعية سياسية واحدة، تمثلهم في استحقاقات الحل السياسي للقضية السورية، إذ لا يزال «المجلس الوطني الكردي» وأحزاب «الإدارة الذاتية»، وهما أكبر كيانين سياسيين في المشهد السوري الكردي، منخرطين في مفاوضات منذ إبريل/نيسان الماضي لتوحيد الرؤى. وسط كل ذلك برزت تأكيدات بأن حزب «العمال الكردستاني»، الذي يملك حضوراً قوياً في شمال شرقي سورية، يقف حجر عثرة أمام أي اتفاق يمكن أن يتوصل إليه الأكراد السوريون.

وأفاد المنسق العام لـ«حركة الإصلاح الكردي»، عضو الهيئة الرئاسية لـ«المجلس الوطني الكردي»، فيصل يوسف، في حديث لـ«العربي الجديد» بأن المفاوضات بين أحزاب «الإدارة الذاتية» وفي مقدمتها حزب «الاتحاد الديمقراطي»، وأحزاب المجلس الوطني «مستمرة حتى اليوم». وأشار إلى أنها «تسير حسب برنامجها المعتاد برعاية أميركية»، مضيفاً: «لا شك في أن صعوبات تعتري هذه المفاوضات أحياناً لكنها تحل من قبل الطرفين بعد عودة كل طرف لمرجعيته». وكشف يوسف «أن البحث الآن يجري في البند الثاني من اتفاقية دهوك وهو التشاركية في الإدارة الذاتية وخدمة الناس». وكانت الجولة الأولى من هذا الحوار الذي دعا إليه قائد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، مظلوم عبدي، قد بدأت في إبريل/نيسان الماضي وانتهت في 17 يونيو/حزيران الماضي، ووُصفت بـ«الناجحة»، على الرغم من أن المتحاورين لم يتخطوا خلالها في مناقشة الملفات الخلافية والأكثر أهمية. وأعتمد الطرفان المتحاوران في ختام الجولة الأولى «اتفاق دهوك» أساساً للمفاوضات، وهو الذي تمّ برعاية من قيادة إقليم كردستان العراق وأبرم في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

سباسات عامة

وكان هذا الاتفاق قد نصّ على تشكيل مرجعية سياسية كردية، مهمتها «رسم الاستراتيجيات العامة وتجسيد الموقف الموحد، وتشكيل شراكة فعلية في هيئات الإدارة الذاتية، والتوجّه نحو الوحدة السياسية والإدارية، ومشاركة كل المكونات الأخرى».

ومن الواضح أن هناك الكثير من العقبات تعترض طريق المفاوضات بين «المجلس الوطني الكردي»، الذي يعد جزءاً من المعارضة السورية، وبين حزب «الاتحاد الديمقراطي»، الذي يُنظر إليه كونه النسخة السورية من حزب «العمال الكردستاني» والذي ينشط في جنوب شرقي تركيا، وتعتبره أنقرة حزباً إرهابياً يهدد أمنها القومي. وتدل معطيات على أن هذا الحزب الذي تقل جزءاً من نشاطه إلى سورية منذ عام 2012، بترتيب مع النظام السوري يقف عضو «المجلس الوطني الكردي» عماد برهو في حديث مع موقع «باسنيوز» الكردي يوم الخميس الماضي. وأشار برهو إلى أن «هناك أطرافاً مرتبطة بحزب العمال تضع العراقيل أمام سير المفاوضات، ولولا هذه التدخلات لكان الطرفان قد توصلا إلى اتفاق نهائي منذ أمد بعيد». غير أن برهو استدرك بالقول: «وعلى الرغم من ذلك، تم إحراز تقدم جيد، والطرفان جادان في التوصل إلى اتفاق حول النقاط الخلافية»، مشيراً إلى أن الاتفاق النهائي المحتمل بين الجانبين سوف يشمل الجوانب السياسية والعسكرية والإدارية.

في السياق، جزمت مصادر مطلعة في محافظة الحسكة السورية حيث تعقد المفاوضات لـ«العربي الجديد» أن «العمال الكردستاني» يُفشل من خلال أذرعه أي اتفاق بين الأحزاب الكردية السورية. ولفتت هذه المصادر التي فضّلت عدم ذكر اسمها لأسباب تتعلق بسلامتها إلى أن قيادة «العمال» في جبال قنديل (على الحدود بين تركيا والعراق وإيران) زرعت مبكراً كوادر في «الوحدات الكردية» و«الإدارة الذاتية». وأضافت أن هذه الكوادر إما من المتطرفين العنصريين الأكراد، أو ينتمون إلى الأقلية العلوية الكردية المرتبطين مباشرة بالنظام السوري وإيران.

واوضحت أن لهؤلاء وجوداً قوياً في الشمال الشرقي من سورية «ومن ثم هم يملكون القدرة على إفشال المفاوضات»، مشيرة إلى أنهم «يتبعون أسلوب النظام وإيران في خلق الأزمات الهامشية لكسب الوقت». ولم تستبعد المصادر أن يكون لهؤلاء يد في العصيان الذي ينفذه سجناء «داعش» في سجن الصناعة في محافظة الحسكة، إضافة إلى إبقاء الأجواء متوترة مع الجانب التركي في شمال غربي سورية لتعطيل المفاوضات بحجة وجود تهديد للأكراد في سورية.

وكشفت المصادر أن أبرز قيادات حزب «العمال الكردستاني» في جبال قنديل هم من الأقلية العلوية الكردية ولديهم حلف قديم مع النظام السوري منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ كان زعيم الحزب عبد الله أوجلان يقيم في العاصمة دمشق بإيان حكم حافظ الأسد الذي اضطر إلى تسليمه إلى الجانب التركي بعد تهديد الأخير باجتياح سورية كلها في عام 1998. وأضافت: «حزب العمال يعمل على بقاء النظام السوري في السلطة، لذا ليس من مصلحة الأخير نجاح الحوار الكردي الكردي، وتشكيل مرجعية واحدة للأكراد السوريين تمثلهم في المحافل والاستحقاقات المتعلقة بالحل السياسي للقضية السورية».

ولفتت المصادر إلى أن قائد «قسد» مظلوم عبدي «يحاول الحد من تأثير قادة حزب العمال في سورية بغطاء أميركي، على الرغم من كون عبدي أحد أهم الكوادر في هذا الحزب»، مشيرة إلى أن عبدي «يحاول جمع تصب في هذا الاتجاه. وكانت قد جرت بدفع ودعم روسي، عدة جولات حوار بين حزب «الاتحاد الديمقراطي» والنظام السوري في دمشق، وفي قاعدة حميميم الروسية خلال السنوات الماضية، ولكنها فشلت بسبب رفض النظام منح الأكراد في سورية أي امتيازات عسكرية أو سياسية، ما خلا بعض «الحقوق الثقافية». ويصر النظام على تسلّم منطقة شرقي نهر الفرات من دون شروط، وعلى حل «قسد» التي تطالب بأن تكون جزءاً من جيش النظام الذي يعتبرها «قوات عميلة» للجانب الأميركي في الشمال الشرقي من سورية.

دور المعارضة

من جهتها، تعتبر المعارضة السورية حزب «الاتحاد الديمقراطي» انفصالياً يسعى إلى تجزئة سورية من خلال فرض إقليم ذي صبغة كردية في الشمال الشرقي من سورية، لذا لا تزال هذه المعارضة ترفض أن يكون أي تمثيل لكوادر هذا الحزب في هيئة التفاوض التابعة لها، معتبرة «المجلس الوطني الكردي» ممثلاً للأكراد في سورية.

ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد الأكراد في سورية، ولكن الأمم المتحدة وعلى لسان مبعوثها السابق إلى سورية ستيفان دي ميستورا أكدت في عام 2016، أن نسبة الأكراد في سورية نحو 5 في المائة من عدد السكان، في حين يؤكد «المجلس الوطني الكردي» أن نسبتهم أعلى بكثير. وعلى الرغم من سيطرتهم الفعلية على مجمل منطقة شرقي الفرات من خلال قوات «قسد»، إلا أن الأكراد يعتبرون أقلية مقارنة بالعرب الذي يشكلون غالبية سكان هذه المنطقة التي تضم محافظة الحسكة مركز الاكراد في سورية، بيد أنهم أقلية أيضاً في هذه المحافظة التي تقع في أقصى الشمال الشرقي من سورية.

يتمّ الحوار الكردي برعاية أميركية (فرانس برس)

تمسك المتحاورون باتفاق دهوك الموقع عام 2014

«العمال الكردستاني» يُفشل أي اتفاق بين الأحزاب الكردية

«داعش» يهاجم «قسد»

واصلت خلايا «داعش» شنّ هجماتها في مختلف انحاء شرق الفرات السوري، وآخرها اغتيال موظف امس في بلدة الشعيب، التابعة لـ«الادارة الذاتية» الكردية في بلدة الكبر بريف دير الزور الغربي، فيما الفت خلية اخرى قنبلة على منزل رئيس بلدية ذيبان بريف دير الزور الشرقي، ما اوقع اضرارا مادية. الى ذلك، قُتل ثلاثة أشخاص في مخيم الهول شرق الحسكة، الخاضع لسيطرة «قسد»، بأسلحة كاتمة للصوت من قبل مجهولين.

شرق غرب

الجيش البريطاني يوسّع قاعدته في عُمان

أعلن الجيش البريطاني، أمس السبت، استثمار 23,8 مليون جنيه استرليني (25,7 مليون يورو) كي يزيد بثلاثة أضعاف حجم قاعدته بميناء الدقم في عُمان، وهو موقع استراتيجي في الخليج. وأفادت وزارة الدفاع في بيان أن «الاستثمار في ميناء عمان سيزيد بثلاثة أضعاف حجم القاعدة البريطانية الموجودة، وسيُساهم في تسهيل انتشار البحرية الملكية في المحيط الهندي». وأضاف البيان أنّ هناك أيضاً حوضاً جافاً «يمكن أن يستوعب حاملتَي الطائرات إتش إم إس كوين إليزابيث وإتش إم إس برنس أوف ويلز».

(فرانس برس)

أردوغان لماكرون: لا تعبث معنا

حذّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس السبت، نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون من «العبث» مع أنقرة، في ظلّ تصاعد التوتر بين البلدين

العضوين في حلف شمال الأطلسي. وقال أردوغان في كلمة متلفزة في اسطنبول «لا تعبث مع الشعب التركي، لا تعبث مع تركيا».

(فرانس برس)

متشددون يستولون على جزيرتين شمالي موزمبيق

استولى متشددون على جزيرتين في المحيط الهندي في شمال موزمبيق، ما يهدد حركة النقل البحري في منطقة يجري فيها تطوير مشروع لاستغلال الغاز في عرض البحر، تبلغ كلفته مليارات الدولارات، حسبما أكد سكان أول من أمس الجمعة. وقال شهود إن المسلحين سيطروا على جزيرتي ميتوندو وفاميزي الواقعتين قبالة سواحل منطقة كابو ديلغادو. وذكر شاهد أن المسلحين «وصلوا ليل الأربعاء في زوارق لصيد السمك وأخرجوا السكان من منازلهم قبل أن يقوموا بإحراقها».

(فرانس برس)

العراق

اتهامات متصاعدة للإمارات بدعم «الكردستاني»

مع استمرار العمليات العسكرية التركية ضد حزب «العمال الكردستاني» داخل الأراضي العراقية، تتزايد المعطيات عن دعم إماراتي للحزب في سياق مواجهة أنقرة

بغداد ـ **عادل النواب**

تتزايد الاتهامات لـ«الإمارات بدعم عناصر حزب «العمال الكردستاني» شمالي العراق، في إطار المواجهة غير المباشرة مع تركيا، وسط مخاوف من تأثير ذلك على استقرار العراق، وذلك فيما تواصل القوات التركية عملياتها العسكرية داخل إقليم كردستان. واتهم عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، مختار الموسوي، الإمارات بتقديم دعم متواصل لمسلحي «العمال الكردستاني»، شمالي العراق، بشكل بات يؤثر على أمن العراق واستقراره، ضمن سياسة عدائية تجاه أنقرة. وقال الموسوي في حديث لـ«العربي الجديد»، إن معلومات مؤكدة عبر مصادر أمنية عراقية تثبت وجود قنوات دعم إماراتية متواصلة لمسلحي «العمال» شمالي العراق، وتورط مسؤول إماراتي، هو أحد أفراد الأسرة الحاكمة في أبوظبي، في تقديم الدعم. واعتبر أن «الأجندة الإماراتية الحالية باتت تهدد أمن واستقرار العراق من خلال هذا الدعم الذي تقدمه أبوظبي لمسلحي الحزب الموجود بشكل غير شرعي داخل الأراضي العراقية، تكاية بأنقرة»، مشدداً على أن «الحكومة مطالبة بالتحرك سريعاً نحو الإمارات لوقف كل أشكال الدعم لمسلحي حزب العمال، لما يشكله من تهديد على العراق وأمنه، وبضر سيادة البلاد»، مضيفاً «نحن في البرلمان سيكون لنا موقف من هذا الدعم، الذي يسعى لزعزعة أمن واستقرار العراق بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة عبر الأراضي العراقية». تصريحات الموسوي تأتي بعد تسريبات من منطقة حفتانين، شمالي أربيل، على مقربة من الحدود التركية التي ينشط فيها مسلحو «العمال»، وتنفذ القوات التركية عملية برية للقضاء على جيوب الحزب المسلحة التي تنطلق منها لتنفيذ هجمات داخل الأراضي التركية، تشير إلى أن قوات اللواء 80 في البشمركة التابعة لإقليم كردستان العراق ضبطت معدات اتصال حديثة وأجهزة تحديد مواقع ونواظير ليلية فضلاً عن منظومات اتصال إنترنت فضائية كانت في طريقها إلى مسلحي الحزب.

وتعليقاً على الحديث عن دعم إماراتي، قال مسؤول حكومي عراقي في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «العمال يستفيد من نزاعات المنطقة وحقق على ما يبدو قنوات اتصال مع دول عربية مناوئة لتركيا أبرزها الإمارات، وقد تكون السعودية أيضاً غير بعيدة عن ذلك»، مضيفاً أن الدعم مالي ومعلوماتي وإعلامي، إذ لا مجال لعبور أسلحة أو ذخيرة إلى المنطقة العراقية الحدودية بين تركيا وإيران حيث يوجد مسلحو الحزب، لكن في المحصلة المال كان مشكلة رئيسية للحزب منذ تأسيسه، إذ يعتمد على تبرعات أكراد أوروبا وأنشطته التجارية بالتهريب بين سورية والعراق وتركيا وجزء من إيران»، مضيفاً أن «وفرة المال لديه ستمكنه بطبيعة الحال من الحصول على السلاح الذي يحتاجه من شبكات ومافيات سلاح سورية وعراقية وحتى إيرانية». ورجح أن يطرح رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي الملف على الإمارات في حال حصل لقاء مع مسؤوليها ضمن جولته المرتقبة والتي تبدأ من السعودية.

وفي منتصف يونيو/ حزيران الماضي فرضت سلطات إقليم كردستان العراق، إجراءات رقابية على التحويلات المالية الآتية من دولة الإمارات إلى الإقليم عبر شركات الصرافة والبنوك، على خلفية معلومات بشأن حصول قوى كردية معارضة لأنقرة موجودة في الإقليم على دعم مالي من الإمارات، هو ما دفع جهاز الأمن الداخلي في الإقليم (الأسايش) إلى فرض إجراءات جديدة على الحوالات المالية الآتية من الإمارات عبر شركات التحويل المالي. إلا أن هذا الإجراء يصفه مراقبون ومعنيون في الإقليم بالشكلي، إذ يمكن نقل الأموال من دول أخرى إلى الإقليم عبر بلد ثالث.

المدير المفوض السابق لشركة «نيشتيمان» للصرافة والحوالات المالية سربست هورامي، علّق على الإجراء الأخير لحكومة الإقليم بأنه قانوني لكنه غير كافٍ ويمكن التحايل عليه بطرق مختلفة، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه لا يمكن إثبات أن المال الواصل لهذه الجهة السياسية أو تلك المسلحة في الإقليم من دولة محددة، لكن عملياً هناك أشياء واضحة ومعلومات تتناقلها الأوساط المختلفة. ولفت إلى أن «هناك أطرافاً غربية أيضاً صارت تتواصل مع قوى كردية إيرانية معارضة مقيمة في الإقليم، وبالمحصلة كردستان تدفع ثمن ذلك من استقرارها».

من جهته، قال محافظ نينوى الأسبق، القيادي في جبهة «الإنقاذ والتنمية»، أثيل النجيفي، إن العراق وتركيا هما المتضررتان من دعم الإمارات لحزب «العمال» شمالي العراق. وأشار النجيفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى معلومات لم يكشف مصدرها تتحدث عن عقد اجتماعات بين المخابرات الإماراتية و«العمال الكردستاني» داخل الأراضي العراقية، معتبراً أن «هذا الأمر خطير جداً، وهو تحويل لأزمة ما بين تركيا والإمارات إلى داخل العراق، والحكومة العراقية يجب أن تسمح بمثل هذا الأمر».

أما قائممقام قضاء سنجار، شمالي العراق، محما خليل، فقال لـ«العربي الجديد»، إن «معلومات تصل في الفترة الأخيرة عن دعم إماراتي لحزب العمال، لكن لا شيء مؤكداً لدينا حيال ذلك»، لافتاً إلى أن «الدستور العراقي يمنع أي تدخل خارجي، كما يمنع جعل الأراضي العراقية ممراً لشن هجمات ضد دول الجوار، وأي دعم خارج بوابة الدولة سيكون من شأنه زعزعة الوضع الأمني واستقرار العراق، ولهذا فإن وزارة الخارجية العراقية والجهات الحكومية الأخرى، مطالبة بالتحرك لمنع أي تدخل من قبل أي دولة في الشأن الداخلي، خصوصاً القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على أمن البلاد وسيادتها».

مطالبات للحكومة العراقية بالتحرك نحو الإمارات لوقف دعم الحزب

كتد الجيش التركي «العمال» خسائر كبيرة (أوزكان يلغف/الأناضول)

إضاءة

الكويت: غضّ الطرف عن انتخابات القبائل

يعود جدل الانتخابات الفرعية في الكويت التي تجريها القبائل قبيل كل انتخابات نيابية، على الرغم من تجريمها وفق القانون

الكويت ـ **خالد الخالدي**

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في الكويت، والمتوقع تنظيمها في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بدأت القبائل إجراء «انتخابات فرعية» لاختيار مرشحيها، منعاً لتشتيت أصوات القبيلة، وحفاظاً على كراسيها في البرلمان والتي تضمن مصالحها ومصالح أبنائها، على الرغم من تجريم القانون الكويتي للانتخابات الفرعية. والانتخابات الفرعية تجريها القبائل والطوائف في الكويت، وتتم عبر لجان انتخابات مختصة تشكّلها القبائل بنفسها، وتضع صناديق انتخابية في مقرات سرية، ثم تقوم لجان الانتخابات المختصة بفرز الأصوات وإعلان المرشحين الفائزين، فيما ينسحب الخاسرون من السباق الانتخابي. ونظّمت قبائل عدة انتخاباتها الفرعية واختار مرشحيها للانتخابات المقبلة، فاختارت قبيلة العوازم، أكبر قبيلة من ناحية عدد الأصوات الانتخابية، مرشحيها في الدائرة الأولى وهما يوسف الغريب وأحمد الشحومي الذي خطب وسط أنصاره قائلاً إنه «سيعيد القبيلة إلى سابق عهدها»، فيما اختارت قبيلة شمر مرشحها في الدائرة الرابعة، النائب السابق سلطان اللغيصم، وسط صراعات ومشادات بسبب اتهامه بتزوير النتائج والتلاعب بها. وقامت قبيلة العجمان بتنظيم انتخابات فرعية اختارت فيها ثلاثة مرشحين في الدائرة الخامسة، هم النائب محمد الحويلة والنائب السابق صفي الصفي ومبارك بن خجمة، ومرشحاً واحداً في الدائرة الرابعة، هو النائب مبارك الحجرف.

وتستعد بقية القبائل الكويتية لتنظيم انتخاباتها الفرعية في منتصف سبتمبر/أيلول الحالي، وسط اتهامات نيابية للحكومة الكويتية بالتساهل في تطبيق القانون على منظمي الانتخابات الفرعية، بسبب النجاح المستمر للنواب الموالين للحكومة فيها، والذين يقدمون خدمات مستمرة للناخبين، مما يؤهلهم للوصول إلى كرسي مجلس الأمة بشكل متكرر. وانتقد النائب رياض العدساني صمت الحكومة عن الانتخابات الفرعية وعدم محاسبة المتورطين فيها، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «لا أعرف السبب الذي يدفع الحكومة إلى الصمت عن هذه المهازل التي تدمر العملية الديمقراطية في الكويت، فالنائب يُفترض أن يمثل الأمة قاطبة لا قبيلته أو طائفته أو عائلته فقط». وأضاف: «أتعجب من شخص ينجح ليشرع القوانين للأمة عبر انتخابات غير قانونية».

وبدأ ظهور الفرعيات للمرة الأولى في انتخابات مجلس الأمة عام 1971، حين نظّمت قبيلة العجمان أول انتخابات فرعية عرفتها آنذاك الكويت في الدائرة الانتخابية العاشرة (منطقة الأحمدي)، وغنمت عام 2008 حينما اشتبكت قوة الأمن مع قبيلة العوازم جنوب البلاد عند محاولتها إجراء انتخابات فرعية. وقدّمت مجموعة من السياسيين المنتمين إلى القبائل طعناً للمحكمة الدستورية في المادة 45 من قانون الانتخاب والتي تجرّم الانتخابات الفرعية عام 2011، لكن المحكمة الدستورية رفضت هذا الطعن، وقالت في معرض رفضها له إنها «تناقض أسس النظام الديمقراطي الذي يقوم عليه نظام الحكم في البلاد وتهدد نسيج المجتمع وترابط أهدافه».

وفشل مجلس الأمة هذا العام في تمرير قانون يمنع المرشح عن طريق الانتخابات الفرعية من الوصول إلى مجلس الأمة، إذ استطاع النواب منع عرضه على البرلمان.

ورأى الكاتب والباحث السياسي عبد الرحمن العجمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن وجود الانتخابات الفرعية وتنامي ظاهرتها، على الرغم من التجريم الرسمي لها، يعود إلى مرسوم الصوت الواحد والذي أدى إلى اضطرار الناخب لاختيار مرشح واحد وهو ابن قبيلته أو عائلته تجنباً للحرج أو حرصاً على ضمان مصالحه الشخصية في الدوائر الحكومية، بينما في السابق وفي وجود أربعة أصوات كان الناخب يختار واحداً من أبناء عمومته وثلاثة ممن يؤمن ببرامجهم السياسية. وأضاف العجمي: «الكثير من أبناء القبائل باتوا يشعرون بأنهم مهددون إذا لم يحصلوا على مقعد في البرلمان، لذلك فإنهم يفعلون المستحيل لضمان توحيد أصواتهم ووصول مرشح واحد لهم على الأقل للبرلمان، وهو ما لا يتم إلا عبر الانتخابات الفرعية». وعزا العجمي صمت الحكومة عن الانتخابات الفرعية إلى الانشغال بملف استجواب وزير الداخلية أنس الصالح، وتخوّفها من اتخاذ أي خطوة قد تستفز النواب الذين وصلوا إلى المجلس بواسطة الانتخابات الفرعية، إضافة إلى ارتياح الحكومة من نوعية الفائزين بهذه الانتخابات والذين غالباً ما يكونون موالين لها.

من جهته، قال شبيب المطيري، وهو شاب جامعي يبلغ من العمر 24 عاماً ويعمل كعضو في إحدى لجان الانتخابات الفرعية لقبيلته، لـ«العربي الجديد»: «لا بد للقبيلة من الحصول على كرسي أو أكثر في البرلمان، لأن عدم الحصول على الكرسي يعني عدم الحصول على وظائف أكثر للشباب وعدم الحصول على مناصب أكبر للموظفين، ولا يمكن الوصول إلى البرلمان فيما أصوات القبيلة مشتتة بسبب كثرة المرشحين، وهنا يأتي دور الانتخابات الفرعية».

باحث سياسي: الحكومة مرتاحة من نوعية الفائزين

داخل البرلمان، لكن البرلمان الكويتي قرر بعد شد وجذب عام 1998 تمرير تعديل على قانون الانتخاب يعاقب منظمي الانتخابات الفرعية، بالسجن مدة لا تزيد عن 3 سنوات أو عقوبة مالية لا تزيد عن ألفي دينار كويتي (ما يعادل 6500 دولار أميركي).

وعلى الرغم من المنع القانوني، تستمر القبائل في إجراء الانتخابات الفرعية، مستغلة انشغال الحكومة ببعض الملفات والترتيبات قبل موعد الانتخابات الرسمية بشهور، لكن الحكومة كانت تقرر التدخل في بعض الأحيان لمواجهة هذه الانتخابات ومحاولة فضّها، كما حدث في انتخابات التجربة في ما بعد، مع اكتساب القبائل الكويتية خبرات سياسية أكبر وتحوّلها إلى قوة سياسية ضاربة ترجح كفة الحكومة أو المعارضة في كثير من عمليات الاقتراع

يُتوقع تنظيم الانتخابات النيابية في نوفمبر (ياسر الزيات/فرانس برس)

بدأت الانتخابات المحلية الروسية يوم الجمعة الماضي، على أن تنتهي اليوم الأحد، في ظلّ غياب المعارض الأبرز أليكسي نافالني الذي يُعالج من التسمم، لكن أنصاره يسعون ضمن خطة «التصويت الذكي» إلى ضرب الحزب الحاكم

انتخابات روسيا

«التصويت الذكي» لأنصار نافالني يهزّ عرش حزب بوتين

سامر إلياس

في اختبار جديد لمدى قدرة المعارضة على الوقوف في وجه مرشحي الكرملين وحزب «روسيا الموحدة» الحاكم، بدأ نحو 44 مليون روسي التصويت بدءاً من أول من أمس الجمعة، على أن يستكمل اليوم الأحد، في انتخابات محلية لاختيار حكام 18 مقاطعة ومحافظة وجمهورية ضمن الاتحاد الروسي. وتنظم الانتخابات لاختيار برلمانات محلية في 11 مقاطعة، ومجالس في 22 مدينة، إضافة إلى انتخاب أربعة نواب لمجلس الدوما (البرلمان) الروسي، لملء شواغر بسبب انتقال بعضهم للعمل في مواقع أخرى أو استقالتهم. وتنظم الانتخابات في ظل تراجع شعبية حزب «روسيا الموحدة» ومخاوف جدية لدى صنّاع السياسة الداخلية في الكرملين من هزيمة أخرى تضاف إلى النتائج السيئة في العامين الأخيرين في الانتخابات المحلية، التي أضعفت تمثيل حزب السلطة في إقليم خاباروفسك شرقي البلاد، إضافة إلى مدينتي موسكو وسانت بطرسبرغ. وعلى الرغم من توظيف الكرملين كل إمكاناته من أجل ضمان فوز مرشحيه لحكام المناطق، إلا أن المتحدث باسم الكرملين، ديميتري بيسكوف، لم يستبعد أول من أمس الجمعة، اللجوء إلى جولة ثانية في مقاطعتي إيركوتسك (شرق) وأرخانغلسك (شمالي غرب) لحسم النتائج. في المقابل، تأمل المعارضة في تحقيق اختراقات في أربع مقاطعات على صعيد الحكام، وتراهن على نتائج طيبة في انتخابات المجالس في نوفوسيبيرسك، ثالث أكبر مدينة روسية.

وتمثل الانتخابات «بروفة» ثالثة وأخيرة قبل انتخابات عامة مفصلية في مجلس الدوما العام المقبل، لاختبار البرامج والتقنيات السياسية الأفضل للفوز. واللافت أن الانتخابات تُنظّم في غياب المعارض الأبرز للكرملين أليكسي نافالني، بعد تعرّضه للتسميم في 20 أغسطس/آب الماضي، بحسب أنصاره والسلطات الألمانية، أثناء عودته من رحلة للتحضير للانتخابات في سيبيريا.

وفي مقابل الإمكانات الحكومية والمالية الضخمة المخصصة للانتخابات من قبل «روسيا الموحدة»، يسعى أنصار نافالني إلى «تصفير» تمثيل حزب السلطة في المجالس والبرلمانات المحلية، على حد تعبير كيرا يارميش، المتحدثة باسم «صندوق مكافحة الفساد» الذي يديره نافالني.

وتعتمد خطة أنصار نافالني على «التصويت الذكي»، وهي استراتيجية أطلقها فريق المعارض الليبرالي خريف 2018، بهدف حرمان حزب «روسيا الموحدة» من الفوز بالانتخابات والاستفادة من تشتت الأصوات المعارضة. وبدأ العمل عملياً وفق مبدأ «التصويت الذكي» في انتخابات 2018، وحينها وضع نافالني هدفاً يكمن في توحيد الأصوات الاحتجاجية في انتخابات حاكم سانت بطرسبرغ، وإلحاق الهزيمة بمرشح السلطة في خاباروفسك وبريموريسك لمنصب الحاكم، وإبعاد مرشحي «روسيا الموحدة» من المجلس المحلي وبرلمان خاباروفسك. وفي حين أخفق في المهمة الأولى بفارق ضئيل، فإنه نجح بشكل لافت في المهمتين الأخريين، ما شجعه على المضي في خطته، وإلحاق الهزيمة بمرشحي «روسيا الموحدة» في مجلس العاصمة موسكو العام الماضي، ففقد الحزب الأغلبية المطلقة في المجلس، وفازت المعارضة بنحو 20 مقعداً من أصل 45، بعدما كان «روسيا الموحدة» مهيمناً منذ عام 2014 على 40 مقعداً. ولجأ مرشحو الحزب الحاكم إلى الترشح فردياً في محاولة للفوز، لكنهم فشلوا بسبب استراتيجية «التصويت الذكي»، التي لاقت استحساناً عند الناخبين ذوي المزاج الاحتجاجي. وانطلق نافالني من فكرة أن «الأحزاب لا تستطيع التوافق على مرشح موحد ضد روسيا الموحدة، وفي المقابل نحن مختلفون لكننا نتّبع سياسة واحدة: نحن ضد احتكار روسيا الموحدة، والباقي هو عبارة عن حسابات رياضية، وإذا صوتنا جميعاً للمرشح الأقوى من مرشحي المعارضة فسوف يربح، ويخسر مرشح حزب روسيا الموحدة».

وبعد نجاح التجربة أغلقت هيئة الرقابة على الإعلام موقع «التصويت الذكي» بسبب اتهامات بخرق حق استخدام البيانات الشخصية، وحينها عزت الهيئة القرار إلى عدم تحديد سياسة واضحة للخصوصية واستخدام البيانات.

وحسب الموقع الرسمي للتسجيل، فإن «التصويت الذكي هو أفضل جواب على تصفير عداد الرئاسة بالنسبة للرئيس فلاديمير بوتين. وبتجميع الأصوات الاحتجاجية، يمكن أن ننتصر في الانتخابات على مرشحي روسيا الموحدة ونحرمه من أهم نقاط قوته». وبمجرد التسجيل في موقع «التصويت الذكي» أو أي من التطبيقات التابعة له على أنظمة تشغيل الهواتف الذكية ومنصة «تلغرام»، يكفي تحديد العنوان من أجل معرفة الشخصية الأوفر حظاً في مواجهة مرشح حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، ثم يقوم الفريق بتوجيه النصيحة بالتصويت لهذا المرشح بغض النظر عن توجهاته الحزبية، بهدف منع تشتيت الأصوات بين المتنافسين الآخرين.

وفي مقال نشره على موقع «في تايمز» الإلكتروني، أكد العالم في السياسة عباس غاليموف أن «التصويت الذكي هو الأداة الأكثر فاعلية لمواجهة أهم أداة سياسية بيد السلطات وهي التحكم بنظام تسجيل المرشحين، ومبدأ التصويت الذكي ينطلق من أن الناخبين أصحاب المزاج الاحتجاجي لا يجلسون في البيت، بل يقصدون المركز الانتخابي للتصويت لمرشح واحد هو الأكثر إزعاجاً للسلطات». ومع إشارته إلى أن فكرة نافالني أرّقت السلطات وأن استمرار نجاحها يشكل خطراً على الانتخابات البرلمانية العامة في 2021، خلص غاليموف إلى أن للسلطات مصلحة كبرى في تسميم المعارض الليبرالي لأنه «عملياً السياسي الوحيد الذي يمكن أن يعطل على الكرملين مخططاته بالفوز بانتخابات 2021».

ومعلوم أن نافالني كان في جولة في نوفوسيبيرسك منتصف الشهر الماضي، بهدف الترويج لفكرة «التصويت الذكي» في ثالث أكبر مدينة في روسيا، وأعد تقريراً ميدانياً عن الفساد المستشري في المدينة، وأكمله رفاقه في «صندوق مكافحة الفساد»، بعد نقله إلى مستشفى في مدينة أومسك في 20 من الشهر الماضي، في حالة إغماء ناتجة حسب السلطات الألمانية ومقربين منه عن تسميمه بمادة مطورة من غاز «نوفيتشوك» للأعصاب. وفي التقرير الذي أكملته كيرا يارميش، وعُرض نهاية الشهر الماضي، يظهر نافالني وهو يشرح كيفية الفوز بمقاعد البرلمان والمجلس المحلي في عاصمة سيبيريا، عبر كسب أصوات نحو 122 ألف ناخب وهو رقم من السهل الوصول له، حسب المعارض، في حال تم توجيه الأصوات المتفرقة بين مرشحي المعارضة للاتفاق ضمن قائمة واحدة، ودعم مرشحين مستقلين وجذب قسم قليل ممن لا يصوتون عادة. مع العلم أن عدد الناخبين الإجمالي يصل إلى 1,2 مليون ناخب، يعاني معظمهم من فساد السلطة ويرغب بالتخلص من ممثليها.

ولإقناع الناخبين بأهمية صوتهم وتحفيزهم على المشاركة، أشار نافالني إلى أن السلطات عمدت منذ 20 عاماً إلى الإيحاء بأن من يدير الأوضاع هو الكرملين ومجلس الدوما (البرلمان)، وأن الانتخابات المحلية ليست مهمة، ما جعل الناخبين يعزفون عن المشاركة. وشدّد على أن هذه الفكرة خاطئة وأن «أساس النظام الذي بناه بوتين يعتمد كثيراً على السيطرة على برلمانات ومجالس المقاطعات والمناطق، وحكامها من أجل تزوير نتائج الانتخابات، وتنفيذ سياسات الكرملين». ورأى أن أكبر خطر يكمن في سيطرة المعارضة على المجالس والبرلمانات المحلية، ما يعني منع سيطرة الكرملين على اللجان الانتخابية المحلية وبالتالي عدم حصول تزوير في الاستحقاقات المقبلة. واستشهد المعارض بأنه بعد إخراج «روسيا الموحدة» عملياً من مجلس وبرلمان مقاطعة خاباروفسك في 2018 بسبب «التصويت الذكي»، فإن نسبة تأييد التعديلات الدستورية كانت منخفضة جداً.

يُذكر أن الانتخابات المحلية الحالية هي الأخيرة قبل انتخابات الدوما في خريف العام المقبل، وهي انتخابات مفصلية مهمة بالنسبة للكرملين، نظراً لرغبته في المحافظة على الأغلبية الدستورية لإقرار أي قوانين أثناء انتقال السلطة في 2024، وضمان فوز بوتين بنسبة مرتفعة، في حال قرر البقاء أو تحقيق فوز مقنع لأي خليفة محتمل في حال قرر مغادرة منصبه، إضافة إلى تجريب عمل النظام السياسي بعد التعديلات الدستورية الأخيرة.

وفي تصريحات سابقة منذ نحو شهرين، أكد نافالني أن حجم المشاركين في نظام «التصويت الذكي» يقدر بمئات الألوف، مشدداً على أنه في حال انضمام ملايين عدة، فإن التوجيه الصحيح للأصوات سيؤدي إلى كسر هيمنة «روسيا الموحدة» على كثير من المجالس والبرلمانات المحلية، وإبعاد حكام المقاطعات المدعومين من الكرملين.

وعلى الرغم من أنه أثبت فاعليته، لا يحظى «التصويت الذكي» بتأييد واسع من قبل المعارضين. ورأى المعارض، الملياردير السابق ميخائيل خودوركوفسكي أنه «من الأفضل التصويت فقط للمرشحين الذين يستحقون ممن يعلنون بوضوح موقفهم ضد القمع وتلفيق تهم جنائية لأغراض سياسية». وحدد موقفه في أكثر من مرة بأنه «في حال عدم وجود مرشحين تنطبق عليهم هذه المواصفات، فيجب إبطال البطاقة الانتخابية والكتابة عليها: الحرية للمعتقلين السياسيين». كما عارض المعارض المهاجر، بطل العالم السابق في الشطرنج غاري كاسباروف الدعوة إلى التصويت لأحزاب المعارضة «المدجنة»، وقال إنهم لن يتصرفوا ضد الكرملين. لكن نافالني أشار في أحد مقاطع الفيديو منذ أشهر إلى أن الشيوعيين في الدوما على سبيل المثال عارضوا موضوع إصلاحات التقاعد، وموضوع تعديل الدستور.

من الواضح أن الكرملين استعد للانتخابات الحالية، عبر ضخ ثلاثة أحزاب جديدة سجلت بداية العام الحالي، وطرح عدداً من مرشحيه كمستقلين في سابقة في المقاطعات، إضافة إلى تنظيم جولات للوزراء، بمن فيهم رئيس الحكومة للمقاطعات في الشهر الأخير من أجل دعم مرشحي السلطة في المنافسة على منصب حكام المقاطعات والمجالس والبرلمانات المحلية. ومن المؤكد أن نتائج الانتخابات الحالية سوف تشكل محطة مهمة لمراجعة البرامج والتقنيات الواجب استخدامها العام المقبل في انتخابات الدوما، فالانتخاب الذكي أمام اختبار البرامج والتقنيات السياسية التي طورها خبراء السياسة في الكرملين للمحافظة على النظام القائم، ومنع المعارضة من زيادة تأثيرها، وسط تحذيرات منظمة «غولوس» من التزوير، ومطالب بتشديد العقوبات على القائمين به.

تأمل المعارضة في تحقيق اختراقات في أربع مقاطعات

يسعى أنصار نافالني إلى «تصفير» تمثيل حزب السلطة

مواطن روسي يقترع في كوستروما (Getty)

رصد

كولومبيا: ليلة ثالثة من الاحتجاجات العنيفة

استمرت الاحتجاجات لليلة الثالثة على التوالي في العاصمة الكولومبية بوغوتا ومدن أخرى من البلاد، عقب انتشار فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، يظهر تعرض خافيير أوردونيز للصعق الكهربائي بشكل متكرر من قبل الشرطة أثناء عملية توقيفه في الشارع، قبل أن يتوفى لاحقاً في المستشفى بعد احتجازه في مركز للشرطة. وأدت الاحتجاجات إلى مقتل ما لا يقلّ عن 13 شخصاً وإصابة أكثر من 400 آخرين. وسعت السلطات لاستيعاب الوضع، فأعرب وزير الدفاع كارلوس هولمز تروخيّو، مساء أول من أمس الجمعة، محاطاً بقادة الشرطة خلال مؤتمر صحافي عن «ألمه وسخطه» لوفاة أوردونيز، وهو مهندس وأب لطفلين في الأربعينات من العمر، كان يكمل دراسته ليصبح محامياً. وأضاف تروخيّو أن «الشرطة الوطنية تعتذر عن أي انتهاك للقانون أو جهل للقواعد تصرف على أساسه عناصر في المؤسسة». وقال إن إدارة الشرطة فتحت تحقيقاً داخلياً ضد شرطيين يرتديان زيهما الرسمي «في جريمة مزعومة تتمثل في إساءة استخدام السلطة والقتل»، كما أوقف 5 شرطيين آخرين عن العمل. ودان وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل استخدام الشرطة «المفرط» للقوة رداً على التظاهرات، قائلاً إن الحق في الاحتجاج السلمي «ضروري لأي ديمقراطية» في العالم.

وظهر أوردونيز في المقطع المصور وقد طرحه أفراد الشرطة أرضاً وعرّضوه لصدمات كهربائية متتابعة، في وقت مبكر من يوم الأربعاء وهو يتوسل: «أرجوكم كفى». وذكرت الشرطة أن أوردونيز كان يشرب الخمر في الشارع مع أصدقاء في مخالفة لقواعد التباعد الاجتماعي المعمول بها لمكافحة فيروس كورونا. واصطحبته الشرطة إلى مركز لها في غرب بوغوتا صار هدفاً للاحتجاجات وتوفي في وقت لاحق في المستشفى. وقال المحامي فاديث غوميز لراديو «بوغوتا بلو» إنه «لدي صور لطريقة تعاملهم مع الضحية. تعرّض خافيير لعملية لذبح، تم ارتكاب جريمة قتل عمد وجريمة تعذيب».

ورشق بعض المحتجين فيما بعد مركزاً للشرطة بالحجارة وسط بوغوتا. وردت الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع مما أدى إلى تشتت المتظاهرين. وذكر مكتب رئيسة البلدية اليسارية كلاوديا لوبيز، أن سبعة من بينهم مراهقون لقوا حتفهم بعد إطلاق النار عليهم في العاصمة خلال احتجاجات الأربعاء. ولقي ثلاثة آخرون حتفهم في سواتشا. ولقي ثلاثة آخرون حتفهم فيما يتعلق بالاحتجاجات مساء الخميس من بينهم امرأة صدمتها حافلة عامة مسروقة.

وقد تبيّن إصابة معظم القتلى الـ13 بأعيرة نارية، وفقاً لمكتب رئيسة بلدية بوغوتا. وأظهر عدد من مقاطع الفيديو التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، تعرّض شرطيين بزيهما الرسمي لاعتداء من قبل متظاهرين ما استدعى ردهم بإطلاق النار. واتهمت الحكومة المتظاهرين بارتكاب عمليات «تخريب منظمة ومنسقة». لكن لوبيز انتقدت الشرطة لاستخدامها الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات، قائلة إن 68 شخصاً أصيبوا بطلقات نارية. وأضافت رئيسة البلدية أن «هناك أدلة قوية على الاستخدام العشوائي للأسلحة النارية من قبل الشرطة». وأعلنت السلطات إصابة 209 متظاهرين و194 شرطياً. كما دُمّرت عشرات مراكز الشرطة وسيارات تابعة للشرطة والبلدية. وقال خوسيه ماريا بويليز أحد سكان بوغوتا «هذه ليست مشكلة آنية. إنها مشكلة نواجهها دائماً مع قوات الشرطة والجيش». وأوضح أنه «لطالما استخدمت القوة المفرطة هنا». وبالنسبة إلى العديد من الكولومبيين، تذكّر قضية أوردونيز بمقتل الأميركي الأسود جورج فلويد في الولايات المتحدة اختناقاً، عندما جثا شرطي أبيض البشرة بركبته على رقبته في مدينة مينيابوليس . مينيسوتا في 25 مايو/أيار الماضي.

وقال الرئيس إيفان دوكي مساء الجمعة، إنه سيتم التحقيق في كل جرائم القتل تلك، ولن يتم التغاضي عن أي انتهاكات لقوات الأمن، مضيفاً أنه تحدث مع بعض أسر القتلى، وحث الكولومبيين على رفض التخريب وأي شكل من العنف.

وشهدت كولومبيا 3 جرائم كبرى يوم الاثنين الماضي، أسفرت عن مقتل 12 شخصاً، حسب ما أفادت وسائل إعلام محلية. ووفقاً لمنظمة «أنديباز» غير الحكومية التي تعمل على مراقبة العنف، فقد شهدت كولومبيا أكثر من 50 مذبحة حتى الآن خلال العام الحالي، ووقعت أحدث جرائم القتل في مقاطعتي بوليفار وأنتيوكيا شمالي البلاد، يوم الاثنين الماضي. وذكرت وسائل الإعلام الكولومبية، أنه يُعتقد أن القتلة من رجال حرب العصابات أو أعضاء عصابات إجرامية، يمارسون التعدين غير المشروع أو الاتجار بالمخدرات. وأشارت التقارير إلى أنه يشتبه بوجود صلة بين أحد الضحايا ومهربي المخدرات. وأفادت وزارة الدفاع الكولومبية، أن وزير الدفاع كارلوس هولمز تروخيو، وصل إلى كارمن دي بوليفار القريبة من سواحل البحر الكاريبي، منتصف الأسبوع الحالي، لبحث الوضع الأمني مع السلطات الإقليمية، ولمحاولة إنهاء دورة العنف.

(فرانس برس، رويترز)

أُصيب 209 متظاهرين و194 شرطياً في الاحتجاجات المستمرة

انتشرت الشرطة بكثافة في العاصمة ومدن اخرى (فرانس برس)

الحدث

عودة «السترات الصفراء» إلى الشارع

فرنسا على مشارف إضراب عام

جدّد متظاهرو «السترات الصفراء» نشاطهم، أمس السبت، في الشوارع الفرنسية، إيذاناً ببدء مرحلة احتجاجية جديدة ضد السلطة

باريس ـ **فادي الداهوك**

عاد متظاهرو «السترات الصفراء» إلى ساحات فرنسا، أمس السبت، تلبية لتعبئة عملوا عليها طويلاً خلال الفترة الماضية، من أجل استعادة زخم الحركة التي توقفت بسبب فيروس كورونا وإجراءات الحجر الصحي، التي منعت التجمعات في كافة أنحاء البلاد في محاولة للحد من انتشار الفيروس. ويعوّل المحتجون على الإضراب العام الذي ينوون تنفيذه في 17 سبتمبر/أيلول الحالي.

وحتى ظهر أمس السبت، أعلنت مديرية شرطة باريس اعتقال 193 متظاهراً، تم إصدار قرار باحتجاز 54 منهم بعد اشتباكات اندلعت بين المتظاهرين وقوات الشرطة، التي فرضت إجراءات استثنائية شملت إغلاق مداخل شوارع عديدة بسواتر وسيارات للشرطة للحد من سير مواكب المحتجين التي خرجت في 5 نقاط في العاصمة الفرنسية باريس. كما خرجت تظاهرات أخرى في مدن مرسيليا، تولوز، ليون، ليل، نانت، نيس، بوردو، وستراسبورغ.

وبينما شهدت ساعات الذروة حرب أرقام بين جماعة «السترات الصفراء» والسلطات الفرنسية، أعلنت الحكومة أن بضعة آلاف فقط استجابوا للدعوة، وأن نحو ألف شخص تجمعوا في الدائرة 17 في العاصمة، وهي كانت إحدى نقاط انطلاق المواكب، فيما قال منظمو الاحتجاجات إن عدد المشاركين تراوح بين 8 و10 آلاف شخص. وكانت الانطلاقة من جادة الشانزيليزيه في التاسعة صباحاً، لكن الشرطة كانت قد استعدت جيداً منذ ظهر أول من أمس الجمعة، فأغلقت المنطقة بالكامل، وسُدت كل المداخل لمنع المتظاهرين من الوصول إلى المركز التقليدي لمتظاهري الحركة، فيما سمح لهم بالتظاهر في منطقتين في محيط الشانزيليزيه. وبرر محافظ الشرطة ديديه لالما بأنه «لا يمكن السماح بأن يكون هناك فوضى في الشانزيليزيه». وبحسب ما نقلت وسائل إعلام فرنسية عن مصادر في الشرطة، فإن السلطات توقعت وصول ما بين 4 و5 آلاف متظاهر ممن يطلق عليهم تسمية «الترا راديكو» (المتطرفون) بنية إحداث أعمال شغب وتكسير للممتلكات العامة.

وفي مناطق أخرى خارج العاصمة، كانت إجراءات الشرطة أكثر مرونة للحد من تحركات جماعة «السترات الصفراء»، فحظرت الشرطة في مدينة تولوز التظاهر، وأصدرت بياناً بررت فيه قرارها بالقول إن «ارتفاع معدلات انتشار فيروس كورونا، وما أحدثته تحركات الجماعة من تبعات خطيرة على الممتلكات العامة» استدعت اتخاذ قرار حظر تحركات يوم السبت.

وما تزال جماعة «السترات الصفراء» متمسكة بالمطالب الاجتماعية ـ الاقتصادية التي طرحتها خلال تحركاتها ما قبل فرض الحجر الصحي في فرنسا. وفي هذا السياق، قال ريمي، وهو أحد أعضاء الفريق الإعلامي للجماعة في باريس لـ«العربي الجديد»: «ما زلنا ننتظر إجراءات ملموسة وفورية من الحكومة لمساعدة الفئات الأكثر حرماناً». وأضاف: «مطالبنا واضحة وبسيطة للغاية: خفض ضريبة القيمة المضافة على الضروريات الأساسية، ورفع مساعدة أ ب أل (مساعدة تقدمها الحكومة الفرنسية للعاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود لدفع إيجارات سكنهم)، و/أو تشديد الرقابة على أسعار الإيجارات، وتوفير المزيد من فرص العمل والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وبلا شك تأمين سكن فوري لأولئك الذين هم بلا مأوى ويعيشون في ظروف غير إنسانية في الشارع». وتابع ريمي شرح مطالب الجماعة، قائلاً «إن المستشفيات ومقدمي الرعاية الصحية والمساعدة المنزلية على شفا الهاوية. لا مزيد من المعدات، رواتب زهيدة نظراً للدراسات التي أجريت. كما نطالب بتخفيض رسوم الشركات التي تفي بمعايير معينة، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتخصيص المزيد من الموارد للتعليم الوطني، ووضع خطة من أجل الضواحي للخروج من الفقر لمن يتطلعون إلى مستقبل أفضل وحياة أكثر إنسانية».

وحذّر ريمي من أن الحريات باتت في خطر، خصوصاً مع ما أحدثه الحجر الصحي بعد فيروس كورونا، مضيفاً أنه «في نظرة عامة للمواطنين على ما يحدث في بلادنا، فإن الحريات تنتهك بشكل متزايد، وتتضاءل الظروف المعيشية عاماً بعد عام. ويفرض هذا على كل فرنسي متابعة حركة الاحتجاج التي بدأت منذ 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2018». وختم ريمي حديثه بالقول إن «التحركات التي بدأت اليوم (أمس) كانت ثمرة تخطيط منذ فترة طويلة، وتنسيق انضمت له العديد من الجمعيات والتجمعات والنقابات وعدد كبير من الموظفين، ولذلك سنعلن أن يوم 17 سبتمبر/أيلول الحالي سيكون يوم إضراب وطني في فرنسا».

«وكان أحد منسقي الحركة، أليكس، قد ذكر في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنه تمّ التشديد على «حق الجميع في الحصول على المساعدة القانونية» عشية التظاهرات، بينما كان يحمل بيده نسخة عن ملصق بدأ نشره على شبكات وسائل التواصل الاجتماعي كتب عليه «اطلبوا المساعدة من محام، وإذا استدعى الأمر من طبيب». وعلى ملصق آخر، تمت كتابة أسماء عشرات المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن الأشخاص الذين سيتم اعتقالهم. وأوصى أليكس بأن يحفظ أي شخص قد يتعرض للاعتقال اسم محام وعنوانه مع رقم هاتفه، وكل هذه المعلومات مدونة على الملصق، لإبرازها أمام الشرطة.

احتجزت الشرطة عشرات المحتجين بعد اشتباكات في باريس

أُعلن عن إضراب عام في فرنسا في 17 سبتمبر الحالي

اعتقلت الشرطة نحو 200 متظاهر امس (الاناضول)

رصد

فنزويلا تعتقل «جاسوساً أميركياً»

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، مساء أول من أمس الجمعة، اعتقال «جاسوس أميركي» قرب مصفاتَين في فنزويلا، بعد إحباط السلطات الفنزويليّة مؤامرةً «لإحداث انفجار» في مجمّع نفطي آخَر. وقال في خطاب متلفز: «اعتقلنا جاسوساً أميركياً كان يتجسّس في ولاية فالكون على مصفاتَي أمواي وكاردون». وأشار إلى أنّ الأمر يتعلّق بعنصر في «البحريّة خدم في قواعد وكالة المخابرات المركزيّة (سي آي إيه) في العراق». وكشف عن أنّه أُلقي القبض عليه وبحوزته «أسلحة ثقيلة» و«مبلغ كبير من الدولارات». وجاءت عمليّة الاعتقال هذه، بعد أن «اكتشفت» السلطات الفنزويليّة و«أحبطت» خطّةً لتفجير مصفاة إل باليتو، الأقرب إلى كراكاس، والواقعة بوسط ولاية كارابوبو، بحسب الرئيس الفنزويلي.

وقبل ساعات من إعلان هذا الاعتقال الجمعة، أفادت الحكومة الفنزويليّة بأنّها وضعت «خطّة طوارئ» تهدف إلى تنظيم «توزيع المحروقات»، في مواجهة النقص الخطير في البنزين الذي يؤدّي إلى تشكل طوابير أمام محطّات الوقود. وكانت محكمة فنزويليّة قد حكمت الشهر الماضي بالسّجن 20 عاماً على جنديَّين أميركيَّين سابقَين موقوفين في فنزويلا، لمحاولتهما القيام بـ«توغّل» مسلّح عبر البحر في 3 مايو/ أيّار الماضي بهدف إطاحة مادورو.

(فرانس برس)

سبق ان اعلن مادورو بنفسه اعتقال اميركيين في مايو (الاناضول)

متابعة

بايدن يتحدى كورونا

حسابات انتخابية في 11 سبتمبر

بدت الأولوية للحسابات الانتخابية للرئيس الأميركي دونالد ترامب والمرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية، جو بايدن، أول من أمس الجمعة، لدى مشاركتهما في مراسم إحياء الذكرى السنوية لاعتداءات 11 سبتمبر/أيلول 2011. واختار الرجلان التوجه إلى ولاية بنسلفانيا، حيث تدور منافسة شرسة بينهما، لإظهار تعاطفهما مع الضحايا.

وفي وقت اختار الرئيس الأميركي أن يوجه دعوة نادرة إلى الوحدة في بلد تسوده انقسامات هو أبرز من يؤججها، سُجّل اقتراب بايدن من المواطنين في مانهاتن، والتقاط صور معهم، ومواساتهم، متحدياً ظروف كورونا، في محاولة لتسجيل نقاط وإظهار براعته في رصّ الصفوف وطمأنة الأميركيين. ولم يلتق المتنافسان للرئاسة، في موقع شانكسفيل في بنسلفانيا، حيث تحطّمت إحدى الطائرات الأربع التي خطفها منفذو الاعتداءات من تنظيم «القاعدة» قبل تنفيذ هجماتهم، على الرغم من زيارتهما له تكريماً للضحايا بفارق قليل من الوقت.

وقام بايدن الذي سرّع أخيراً وتيرة حملته، بزيارة أخرى في نيويورك، للمشاركة في المراسم السنويّة للذكرى، فيما كلّف ترامب نائبه مايك بنس تمثيله فيها. وفي تصريحات معدّة سلفاً، أشاد ترامب في شانكسفيل بـ«تضحيات» كلّ مَن لقوا حتفهم في الاعتداءات، كما كرّم أوائل المستجيبين، وكذلك العسكريّين الذين قاتلوا من أجل «الحفاظ على حرّيّتنا» في الحروب اللاحقة التي شنّت في عهد الرئيس الجمهوري الأسبق جورج بوش الابن. وجاء ذلك بعد الجدل الذي أثاره الرئيس إثر ما سرب عنه، ونفاه لاحقاً، حول إهانته للجنود الأميركيين القتلى خلال الحرب العالمية الأولى. وقال ترامب «نحن عازمون على الوقوف متّحدين كدولة أميركيّة واحدة للدفاع عن حرياتنا والتمسك بقيمنا ومحبة جيراننا والاعتزاز ببلدنا، ومن أجل ألا ننسى أبداً».

من جهته، شارك المرشح الديمقراطي في إحياء الذكرى في نيويورك، ما سمح له بالتفاعل عن قرب مع أقارب الضحايا. وعمد بايدن خلال الحفل الى التقاط صور والتحدث مع مواطنين. وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا روبرت شابيرو، لوكالة «فرانس برس»، إن إحياء ذكرى اعتداءات 11 سبتمبر هو تقليدياً «مجرد من الخطاب السياسي ومخصص للضحايا»، لكن «مجرّد حضور بايدن وإظهار قدرة قيادية وتعاطف، يسمح بتسجيل نقاط»، معتبراً أن «اختيار المرشَحين لبنسلفانيا حيث تشير استطلاعات الرأي إلى تعادلهما، يعكس الحسابات الواضحة» لكليهما.

(فرانس برس)

شرق غرب

قلق أميركي على 12 ناشطاً من هونغ كونغ

ذكر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس الجمعة، أن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق بشأن 12 ناشطاً من هونغ كونغ محتجزين بإقليم كوانغدونغ الصيني، قائلاً إنه تم حرمانهم من الالتقاء بمحامين، ولم تقدّم السلطات المحلية معلومات بشأن وضعهم أو الاتهامات الموجهة إليهم. وأفاد بومبيو في بيان بأن الولايات المتحدة تشكك في الالتزامات التي أعلنتها قيادة هونغ كونغ بحماية حقوق المواطنين وتدعو «السلطات إلى ضمان توفير الإجراءات القانونية الواجبة».

(رويترز)

بدء محاكمة قَتَلَة فلويد

مثّل أربعة عناصر شرطة متهمين بقتل المواطن الأميركي جورج فلويد في 25 مايو/ أيار الماضي أمام محكمة في مينيابوليس، للمرة الأولى، مساء أول من أمس الجمعة. وبينما طالب عشرات المتظاهرين بالعدالة من أجل فلويد، سعى كل عنصر للحصول على محاكمة منفصلة في القضية، بعد أن أظهرت سجلات المحكمة أن كلاً منهم حمّل الآخر مسؤولية الوفاة.

(فرانس برس)

جونسون يتهم أوروبا بحصار بريطانيا غذائياً

اتّهم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، أمس السبت، الاتحاد الأوروبي بالتهديد بفرض «حصار» غذائي في أيرلندا الشمالية، يشكل خطراً على «السلام» و«الوحدة» في بريطانيا. وكتب جونسون في صحيفة «ديلي تلغراف» مقالاً جاء فيه أن موقف الاتحاد الأوروبي يبرر تقديم حكومته تشريعاً جديداً لإعادة صياغة اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو مشروع قانون يثير قلقاً شديداً بين أعضاء البرلمان.

(فرانس برس)

لندن: اعتقال شخص حاول تفجير عبوة

أعلنت الشرطة البريطانية، أمس السبت، أن قوة مكافحة الإرهاب ألقت القبض على رجل، للاشتباه في محاولته تنفيذ تفجير، من خلال طرد أُرسل إلى عنوان في شمال لندن الأسبوع الماضي. وذكرت الشرطة أن الرجل، وهو في العشرينيات من عمره، اعتُقل في كامبريدج (وسط)، مضيفة أن «الضباط المتخصصين أبطلوا عبوة ناسفة صغيرة بدائية الصنع».

(رويترز)

البيرو: بدء إجراءات عزل الرئيس

صوّت برلمان البيرو، مساء أول من أمس الجمعة، على بدء إجراءات لعزل الرئيس مارتن فيزكارا (الصورة)، بتهمة «عدم الكفاءة الأخلاقية» بسبب اتهامات بأنه حاول عرقلة تحقيق في فساد ضد مسؤولين حكوميين. وتمت الموافقة على الاقتراح بأغلبية 65 صوتاً في مقابل 36 صوتاً وامتناع 24 نائباً عن التصويت. وقال الرئيس في خطاب متلفز قبل التصويت: «لن أستقيل. أنا لن أهرب». وقد تعرض فيزكارا الذي يتولى السلطة منذ عام 2018 لانتقادات بعد تسريب تسجيلات صوتية يُسمع فيها وهو يطلب من مساعديه إخفاء تفاصيل تعيين مكتبه مغنياً مشهوراً مستشاراً ثقافياً مدفوع الأجر.

(فرانس برس)

التقى أمس في الدوحة وفدان يمثلان الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، وذلك للمرة الأولى منذ حوالي 20 عاماً، وبرعاية أميركية، مطلقين مفاوضات قد تفتح الباب أمام سلام تاريخي في أفغانستان بعد عقدين من الحرب، على الرغم من التباين بين الطرفين في الرؤية حول هوية البلاد المستقبلية، ومسألة وقف النار

مفاوضات الدوحة: تباين في الرؤى

السلام الأفغاني ممكن

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

من الجلسة الافتتاحية أمس (معتصم الناصر)

في ما يشكّل فرصة للسلام، انطلقت أمس السبت، في العاصمة القطرية الدوحة، المفاوضات الأفغانية - الأفغانية المباشرة بين الحكومة وحركة «طالبان»، وسط حضور وترحيب دولي لافت. هذه المفاوضات التي تعدّ جزءاً من اتفاق السلام الموقع قبل أشهر بين «طالبان» وواشنطن قد يكون مسارها طويلاً ومعقداً، واتسم كما كان متوقعاً، ومنذ اليوم الأول، بتباين واضح في الرؤية حول شكل الدولة، والموقف من وقف إطلاق النار، بين الطرفين المتحاورين، من دون أن يلغي ذلك التفاؤل بإمكانية توصل هذا البلد إلى السلام، إذا ما كانت هنالك مشيئة داخلية قوية لذلك، بعد أكثر من 19 عاماً على غزو القوات الدولية بقيادة أميركية للبلاد. هذا الغزو الذي أطاح الحركة من الحكم، وأجج الصراع العسكري المستمر في أفغانستان حتى اليوم، ذهب ضحيته أكثر من مائة ألف أفغاني، وأكثر من 2500 جندي أميركي، أعاد اليوم «طالبان» قوة أساسية محاورة على طاولة المفاوضات، لكنه يجعل حتمية تقديم التنازلات ضرورية، لإنجاح السلام. وفي خضم عملية التفاوض الشاق، ستكون الأطراف المشاركة أمام ملفات خلافية عدة، بدءاً بوقف النار، ونظام الحكم، ومشاركة الحكومة الأفغانية الحالية فيه، مروراً بهوية أفغانستان «الجديدة»، ووصولاً إلى مسألة حقوق الإنسان، ولا سيما النساء. إلا أن إبداء الطرفين رغبتهما الشديدة في إنجاح المفاوضات، وكذلك الاقتناع الدولي بأن المحادثات والحوار هما السبيل الوحيد لإنهاء الصراع، عوامل تجعل الآمال كبيرة في التوصل إلى اتفاق لوقف النار أولاً، يفتح المجال أمام سلام حقيقي تنتظره جميع أطياف الشعب الأفغاني. وتأتي المرحلة الثانية من مشروع السلام الأفغاني بعد أشهر من التوقيع على اتفاق الدوحة بين الولايات المتحدة والحركة في 29 فبراير/ شباط الماضي، والذي التزمت واشنطن بموجبه بسحب قواتها من أفغانستان، ضمن مهلة زمنية محددة، وبشكل تدريجي، شرط أن توقف الحركة هجماتها وتخفض وتيرة العنف، وتلتزم بعدم إيواء الجماعات الإرهابية التي تهدد الويلات المتحدة وحلفاءها.

وافتتح المحادثات الأفغانية – الأفغانية وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مؤكداً أهمية الحوار، وذلك بحضور وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ووطيف أممي ودولي واسع، عسكري وسياسي، على رأسه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

وفي أول لقاء مباشر بين الحكومة و«طالبان»، اتفق المشاركون على «تاريخية اللحظة والمناسبة»، إذ إنها المرة الأولى التي تجلس فيها الحركة مع حكومة كابول على طاولة واحدة، منذ نحو 20 عاماً. وعلى الرغم من التباين في المواقف الذي ظهر جلياً، في كلمتي رئيس مجلس المصالحة الأفغانية عبد الله عبد الله، ورئيس المكتب السياسي لـ«طالبان» الملا عبد الغني برادر، انتهى اللقاء العلني الأول بالاتفاق على البدء اليوم الأحد بالاتفاق بين الطرفين على إطار المفاوضات، وأجندتها.

وفي كلمته، قال عبد الله إن الشعب الأفغاني «يأمل في نجاح مفاوضات السلام، وإنهاء الحرب، وإقامة نظام دستوري يحقق الاستقرار في البلاد»، مؤكداً أن «الصراع الحالي لا منتصر فيه». وقال إنه «سيتذكر هذا اليوم بوصفه نهاية لمعاناة شعبه»، شاكراً حركة «طالبان» على «استجابتها للمفاوضات». من جهته، ردّ الملا برادر، مخاطباً وفد الحكومة الأفغانية بـ«الطرف الآخر»، قائلاً «إنهم يريدون تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، لكن يجب الأخذ في الاعتبار مصالح كل أطياف الشعب الأفغاني، وأنه لا بد أن تكون أفغانستان دولة مستقلة». وقال برادر «لقد تصرفنا على أساس اتفاق سلام مع الولايات المتحدة، ونريد أن يمضي الطرف الآخر على أساس هذا الاتفاق من أجل التوصل إلى سلام». وتوقع أن تواجه عملية التفاوض مشاكل، لكنه استدرك بقوله إن «رغبتنا هي أن تتقدم هذه العملية بالصبر». وطمأن برادر الأفغان إلى أنهم سيديرون المفاوضات بإخلاص. وأضاف أنه «يجب أن يكون لأفغانستان نظام حكم إسلامي يرى فيه جميع الأفغان أنفسهم ممثلين ويعيشون معاً بطريقة أخوية».

خليل زاد: وقف النار يجب أن يحدث قبل الانسحاب الأميركي

من جهته، قال وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إن بلاده «تفتخر باحتضان مفاوضات السلام الأفغانية التاريخية»، منبهاً إلى أن «التاريخ أنبأنا بأن القوة العسكرية لا يمكن أن تحسم أي صراع في أفغانستان». وشدد على أن السبيل الوحيد للسلام في أفغانستان «هو الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، والحوار البناء من خلال طاولة المفاوضات وعلى قاعدة لا غالب ولا مغلوب». وأكد أنه «يتعين اليوم تجاوز الماضي وآلامه، والتركيز على المستقبل وآماله، مع عدم إغفال العبرة من الماضي»، داعياً إلى «تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لاغتنام هذه الفرصة التاريخية لإنجاح المفاوضات وتحقيق السلام».

وتحدّث وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، واصفاً هذا اليوم بـ«التاريخي»، ومرحّباً بالتزام «طالبان» بعدم استضافة جماعات إرهابية على الأراضي الأفغانية. وقال إن الشعب الأفغاني لديه فرصة تاريخية لبدء مسار جديد للبلاد، مؤكداً دعم بلاده لـ«أفغانستان موحدة وذات سيادة، وفي سلام داخلي مع جيرانها». وأشار إلى أن الخيار الأمثل في أفغانستان هو «تداول السلطة»، لكنه أضاف أن واشنطن «لا تسعى لفرض نظامها على أحد». وقال بومبيو «سنواجه بلا شك العديد من التحديات في المحادثات خلال الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة»، مذكراً المتفاوضين بأنهم «يعملون ليس فقط من أجل هذا الجيل من الأفغان، بل من أجل الأجيال المقبلة أيضاً».

وفي تصريحات لـ«العربي الجديد»، قال عضو وفد التفاوض لـ«طالبان»، مولوي عبد السلام حنفي، إن «التفاوض جُعل لكسر التباين، وإلى الآن نحن نتقاتل في ما بيننا، وسنتفاوض معهم على هدنة»، مؤكداً أن الطرفين «سيجلسان للحوار لترتيب أولويات التفاوض». وحول مطلب وقف النار من جانب الوفد الحكومي، قال حنفي إنه «ضمن أجندة المفاوضات، وكذلك شكل النظام السياسي في البلاد»، مضيفاً أنه «لا يمكن تحديد مدة زمنية للتوصل إلى اتفاق».

من جهته، قال رئيس الوفد الحكومي للمفاوضات، والذي يمثل مختلف أطياف الشعب الأفغاني، معصوم ستانكزاي، في تصريح صحافي: «نبدأ المفاوضات بروح الأمل، لكن لا يمكن مواصلة الحرب والتفاوض معاً، وبالتالي لا بدّ من الحديث حول وقف النار لمواصلة التفاوض». ورأى عضو الوفد الحكومي نادر نادري أنّ «لا تباين بين الإسلام والديمقراطية، وندعو إلى الإصغاء إلى إرادة الشعب وتعزيز الحريات».

وكانت الحكومة الأفغانية قد وضعت شرطاً أساسياً مع إعلانها توجه مفاوضيها إلى الدوحة، بأن «لا مساومة على النظام الديمقراطي واحترام إرادة الشعب»، فيما ترفض «طالبان» الاعتراف بهذه الحكومة، أو بشرعيتها. وقال المتحدث باسم وفد «طالبان» للمفاوضات محمد نعيم، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يمكن التفريط بالتضحيات التي بُذلت طوال 20 عاماً، لا بديل عن نظام يستند إلى القيم الإسلامية».

وأكد زلماي خليل زاد، المبعوث الأميركي لأفغانستان، أن الجدول الزمني لمغادرة القوات الأجنبية من هذا البلد بحلول أيار/مايو المقبل لا يزال على المسار الصحيح، وأن وقف النار الشامل يجب أن يحدث قبل ذلك. وحذر من أن واشنطن لن تضمن قيام دولة أفغانية لا تتماشى مع «القيم العالمية»، بما فيها حقوق المرأة، مضيفاً «لا يوجد شيك على بياض». ورأى أن «هناك الكثير من عدم الثقة» بين وفدي التفاوض.

وأعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، أن الحلف يعيد تموضع قواته في أفغانستان لدعم عملية السلام، فيما شدد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو على أن المفاوضات فرصة حقيقية للسلام، آملاً عدم تفويتها.

محطات في تاريخ الغزو الأميركي

يطلق الأفغان قطار «المصالحة»، بعدما ظلّوا لعقدين في صلب الحرب الأميركية على الإرهاب، وفي صلب تداعياتها، من إطاحة نظام «طالبان»، إلى مقتل أسامة بن لادن، إلى السلام المنتظر

مرّت أفغانستان بمحطات سياسية وأمنية وعسكرية عدة، بعضها مفصلية، منذ أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2001، حين أطلقت الولايات المتحدة حربها على هذا البلد، التي لا تزال مستمرة، رداً على اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول. أبرز هذه المحطات، وأولها، كان سقوط نظام حركة «طالبان» في كابول، بعد 5 سنوات من الحكم، إثر تدخل ائتلاف دولي واسع بقيادة أميركية، وفي استجابة لشعار «الحرب على الإرهاب» الذي رفعه الرئيس الأميركي آنذاك جورج دبليو بوش، وبدأه في 7 أكتوبر من ذلك العام.

وإثر مغادرة «طالبان» كابول في 6 ديسمبر/ كانون الأول، على وقع الغارات الجوية الأميركية، عُيّن حامد كرزاي لقيادة حكومة موقتة، فيما بدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) نشر قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في البلاد. وجرت أول انتخابات في أفغانستان على أساس الاقتراع العام المباشر، في 9 أكتوبر 2004، ليفوز كرزاي بنسبة 55 في المائة من الأصوات. في تلك الأثناء، كانت «طالبان» قد أعادت تجميع صفوفها في الجنوب والشرق، وكذلك عبر الحدود في باكستان، لشنّ هجمات تكثفت وتيرتها مع الوقت، ما دفع القيادة الأميركية في سبتمبر 2008

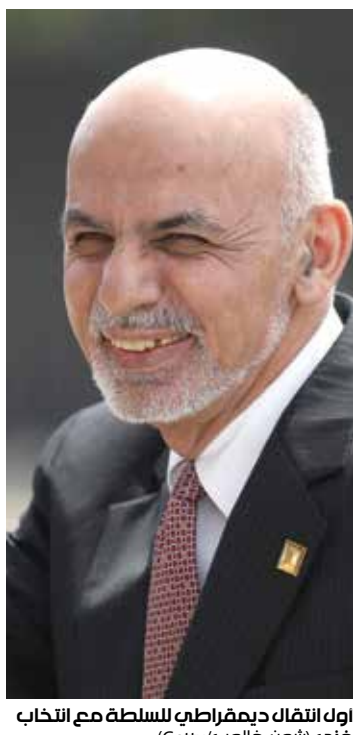

أول انتقال ديمقراطي للسلطة مع انتخاب غني (شون غالوب/Getty)

إلى طلب تعزيزات بنحو 20 ألف جندي إضافي، للانضمام إلى 33 ألفاً كجزء من عملية انتشار قوة «الناتو» (70 ألف عسكري). لكن بوش قرّر إرسال 5 آلاف جندي فقط، نظراً لانهماكه في حربه على العراق. في 20 أغسطس/ آب 2009، أُعيد انتخاب كرزاي في اقتراع شابته عمليات تزوير واسعة، ووسط هجمات مكثفة لـ«طالبان». وفي الأول من ديسمبر 2009، أعلن الرئيس باراك أوباما نشر 30 ألف جندي أميركي إضافي في أفغاستان. لكن الحدث الأكبر في عهده، كان قتل زعيم تنظيم «القاعدة» بن لادن في 2 مايو/ أيار 2011 في عملية للقوات الخاصة الأميركية في باكستان. في 14 يونيو/ حزيران 2014، انتخب أشرف غني رئيساً لأفغانستان، في أول انتقال ديمقراطي للسلطة في هذا البلد، وجاء ذلك على وقع إنهاء حلف «الناتو» مهامه القتالية فيه. هذا التراجع الأطلسي، قابله تحقيق «طالبان» في 2015 أبرز نجاحاتها العسكرية منذ إزاحتها عن السلطة، بينما زاد تنظيم «داعش» من نشاطه أيضاً في البلاد. وفي صيف 2018، كانت الحكومة الأفغانية تسيطر فقط على 55 في المائة فقط من أفغانستان، بينما باشرت واشنطن وممثلون عن «طالبان» محادثات سرية في الدوحة. وفي 18 فبراير/ شباط من العام الحالي، أعلن فوز غني بولاية ثانية، في ظل استكمال «طالبان» وواشنطن لمفاوضاتهما التي تكللت بتوقيع اتفاق سلام بينهما في 29 فبراير 2020.

(فرانس برس)